

متوسط دخل الأتراك الأدنى منذ 12 عاما

ويؤكد الانخفاض الحاد في إيرادات الضرائب وارتفاع عجز الميزانية إلى مستويات غير مسبوقة تجاوزت 8 مليارات ليرة (1.4 مليار دولار) في سبعة أشهر، وجود مخالفات في قوانين حدود الائتمان.

ويأتي انخفاض متوسط دخل الفرد السنوي إلى 8811 دولارا ليمثل إشارة أخرى على مشكلة خطيرة، حيث يشير إلى تراجع مربع في مستويات المعيشة وزيادة في معدلات الفقر.

وكان ذلك المتوسط قد تجاوز 10 آلاف دولار في عام 2009، رغم الأزمة الاقتصادية العالمية، وظل يحوم عند هذا المستوى لفترة طويلة. ويرى محللون أن البلاد عاكلة في "فخ الدخل المتوسط" النظري، الذي يجعل من الصعب على البلدان تخطي مستوى معين من الثراء.

عندما وصل حزب العدالة والتنمية الحاكم إلى السلطة عام 2002، كان متوسط دخل الفرد عند نحو 5556 دولارا، وارتفع إلى 9656 دولارا في عام 2007، ثم وصل إلى ذروته في عام 2013 عند 12480 دولارا.



انحدار متوسط دخل الفرد السنوي يعني أن الأتراك أصبحوا أفقر مما كانوا عليه قبل 12 عاما

وشكلت محاولة الانقلاب الفاشلة منتصف عام 2016، والنهج الاستبدادي الذي تبنته حكومة حزب العدالة والتنمية في أعقابها، نقطة تحول وبداية الانهيار، حيث بدأ المستثمرون ينسحبون بسبب مخاوف بشأن سيادة القانون.

وإلى ذلك هبوط متوسط دخل الفرد السنوي تدريجيا منذ ذلك الحين ليصبح الأتراك أفقر مما كانوا عليه قبل 12 عاما بنحو ألف دولار.

كما أن أوضاع الكثير من موظفي الدولة تزداد سوءا، حتى الزيادة الأخيرة في الرواتب، التي تم الاتفاق عليها حتى عام 2021 والتي تبقى بعيدة كل البعد عن إعفاء تأخير التضخم.

قبل ثماني سنوات، تعهد الرئيس رجب طيب أردوغان خلال انتخابات محلية عام 2011 وكان حينها رئيسا للوزراء، بالوصول بالناتج المحلي الإجمالي إلى تريليوني دولار ومتوسط دخل الفرد إلى 25 ألف دولار بحلول الذكرى الخوية لإعلان الجمهورية في عام 2023.

ومع اتجاه الدخل بالفعل إلى الانخفاض، وجد أردوغان نفسه مضطرا للتراجع عن ذلك الوعد.

ويظهر انكماش الاستثمار وقطاعي الصناعة والبناء أن الأمل محدود في أن تتمكن الحكومة من إنعاش الاقتصاد وجذب استثمارات وزيادة معدلات التوظيف.

ويبدو من المستحيل أن تستعيد حكومة غاشمة، تفرض سياساتها الاقتصادية من خلال التخويف والضغط ثقة المستثمرين في الأجل القصير إلى المتوسط.

ويعني ذلك أن البرامج التي قدمها البريق فشلت تماما في تحقيق أهدافها، وانهارت خلال عام واحد من الإعلان عنها.

ذو الفقار دوغان
كاتب في موقع
أحوال تركية

كشفت بيانات رسمية تظهر انحدار متوسط دخل الفرد في تركيا إلى أدنى مستوياته منذ 12 عاما، عمق الأزمات المتراكمة، التي يعاني منها الاقتصاد التركي منذ أزمة انهيار الليرة العام الماضي، والتي فجرها خلاف مع الولايات المتحدة.

وأكد معهد الإحصاء التركي أن متوسط دخل الفرد السنوي تهاوى بعد انكماش الاقتصاد على مدى 3 فصول متتالية، ليصل إلى 8811 دولارا فقط وهو ما يقل عن المستويات المسجلة في عام 2007 والبالغة 9656 دولارا.

وتتلت البيانات أن البرامج الاقتصادية الاستعراضية التي يقودها وزير الخزانة والمالية بركات البيروقراطي منذ توليه المنصب في يوليو 2018، فشلت بكل ما تحمله الكلمة من معان.

وفي واقع الأمر، فإن وعود الحكومة بتحقيق التوازن الاقتصادي تخلفت بركب الاقتصاد وعادت به إلى أسوأ مما كان عليه قبل 12 عاما، في وقت يتواصل فيه ارتفاع معدلات الفقر.

وعندما أعلن معهد الإحصاء بيانات نمو الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني من العام الحالي، قال البعض إن فيها الكثير من المبالغة، رغم أنها أكدت انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.5 بالمائة مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي.

وقال المعهد إن الاقتصاد نما 1.2 بالمائة مقارنة مع الربع السابق، لكن من الضروري إمعان النظر في تلك الأرقام بشدة لكي نتبين كيف جاء هذا النمو.

وفي تفاصيل البيانات نما القطاع الزراعي بنسبة 3.4 بالمائة في حين انكمش قطاع الصناعة بنسبة 2.7 بالمائة والبناء بنسبة 12.7 بالمائة. كما تراجعت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.3 بالمائة وهو الذي يوفر 52 بالمائة من الوظائف.

وهبط الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 1.1 بالمائة مقارنة مع العام الماضي، بينما ارتفع الإنفاق الحكومي بنسبة 3.3 بالمائة. كما تراجع الاستثمار أيضا بوتيرة متسارعة، وخاصة الاستثمار في الصناعة، الذي انكمش بنسب 1.3 و3.5 و3.7 و7.1 بالمائة خلال الأرباع الأخيرة على التوالي.

ويظهر ذلك أن الإسهام الأكبر في النمو جاء من إنفاق الدولة، بينما هبط رأس المال الاستثماري بنسبة 23 بالمائة، ما يعطي إشارة على أن القادم سيكون أكثر سوءا.

وزادت صادرات السلع والخدمات بنسبة 8.1 بالمائة، لكن ذلك صاحبه انخفاض بنسبة 16.9 بالمائة في حجم واردات السلع والخدمات، وهو ما يعطي إشارة على انخفاض الطلب على السلع الوسيطة، في وقت ينكمش فيه قطاع الصناعات التحويلية.

كما يظهر النمو السلبي الذي أعلن عنه في الربع الثاني من العام الجاري، أن الاقتصاد ككل ظل ينكمش على مدى الأشهر التسعة الماضية على التوالي.

ويظهر الانخفاض الحاد في الاستثمار وتراجع الإنفاق الاستهلاكي أن إنفاق الدولة ووارداتها هما وحدهما اللذان أوقفوا الانكماش عند حدود 1.5 بالمائة في الربع الثاني من العام الحالي.

وجرى تمويل الإنفاق الحكومي من احتياطي البنك المركزي ومن خلال الاقتراض، وهو أسلوب غير مستدام في الأجل الطويل.

اتفاق يفتح أبواب المغرب للسياحة الصينية

وكالة الأسفار الصينية تبدأ الترويج للوجهات المغربية



توثيق لحظة نادرة مع معالم المغرب

بكين وخاصة في السياحة نظرا لموقع بلاده الاستراتيجي.

وقال إن "المؤهلات السياحية الكبيرة المتاحة بالمغرب تجعل من البلاد وجهة سياحية هامة وبوابة رئيسية على القارة الأفريقية بفضل البنية التحتية الحديثة". وتشكل السياحة بالنسبة إلى المغرب واحدا من القطاعات الأساسية في الاقتصاد، كما أن الحكومة تسعى إلى جعل البلاد من بين الوجهات العشرين الأولى في العالم بحلول 2020.

وشهد عدد السياح القادمين من الصين نحو المغرب نموا مطردا في السنوات الأخيرة رغم غياب رحلات جوية مباشرة بين البلدين.

وتظهر الأرقام الرسمية أن عدد السياح الصينيين الذين قدموا إلى المغرب ارتفع سنويا من 10 آلاف زائر في 2015 إلى 132 ألف زائر بنهاية العام الماضي.

ويطمح المغرب إلى تجاوز هذا الرقم في السنوات المقبلة استنادا إلى حزمة من المبادرات والاتفاقيات مع شركات الطيران العالمية لتسهيل دخول السياح الصينيين إلى البلاد عبر أوروبا.

وبحسب إحصائيات رسمية صينية، ينفق السياح الصينيون سنويا في الخارج أكثر من 250 مليار دولار.

ومن المتوقع أن يزداد سوق السياحة الصيني إلى الخارج بنسبة 5 بالمائة سنويا في المتوسط خلال الأعوام المقبلة، ليصل بذلك عدد السياح الخارجيين إلى 157 مليونا بحلول العام المقبل.

ووفقا لأكاديمية السياحة الصينية، وهي مؤسسة بحثية تابعة لوزارة الثقافة والسياحة، يتوقع أن يصل إنفاق السياح الصينيين في الخارج إلى نحو 429 مليار دولار سنويا بحلول 2021.

بشكل مطرد، منذ الزيارة الأخيرة للعاهل المغربي الملك محمد السادس إلى بكين، والتي تم على إثرها إعفاء الصينيين من التأشيرات.

وينفق السياح الصينيين بمعدل حوالي 250 دولارا يوميا خلال إقامته في المغرب، في حين لا يتعدى معدل الإنفاق اليومي لباقي السياح الأجانب 180 دولارا.

500 ألف سائح صيني، الهدف الذي تسعى الحكومة المغربية إلى تحقيقه بنهاية العام المقبل

ويرى المتتبعون للعلاقات السياحية المغربية الصينية أن الرباط تراهن على السوق الصينية نظرا إلى حجمها على مستوى العالم بمقدار 150 مليون سائح سنويا.

وأكد زائع عقب توقيع الاتفاقية أن المغرب يعتبر وجهة سياحية متميزة، خاصة بعد قرار إعفاء الصينيين من الحصول على التأشيرة.

ويسعى البلدان إلى تكثيف التظاهرات الثقافية المشتركة، والتي من شأنها أن تساهم بشكل فعال في تقارب الشعبين وإعطاء دفعة قوية للسياحة.

وخلال لقاء جمعه برئيس الحكومة سعد الدين العثماني، أوضح زائع أن هناك تحركات لتفعيل اتفاقيات التعاون القائمة وبحث فرص جديدة للشراكة.

في المقابل، أكد العثماني أن الرباط تعمل على ترسيخ العلاقات المشتركة مع

فتح المغرب أفقا واسعا لتطوير السياحة بتوقيع اتفاق مع وكالة الأسفار الصينية للترويج للوجهات السياحية المغربية في أنحاء الصين حيث يستهدف المكتب الوطني للسياحة استقطاب نصف مليون سائح صيني في العام المقبل.

وحظي الاتفاق، الذي يمتد لثلاث سنوات، بترحيب كبير في الأوساط الاقتصادية، التي وجدت فيه فرصا كبيرة لتعزيز تدفق السياح الصينيين إلى المغرب.

وتندرج الخطوة ضمن الجهود المغربية لاستقطاب أعداد أكبر من السياح الصينيين لاسيما وأن الصين باتت أكبر سوق مصدر للسياح في العالم مع اتساع رقعة الطبقتين المتوسطة والغنية في البلاد.

وينضاف لذلك ارتفاع الدخل الفردي للمواطن الصيني في ظل تسارع نمو الاقتصاد المحلي ليصبح الثاني عالميا.

وتشير تقديرات منظمة السياحة العالمية الدولية التابعة للأمم المتحدة إلى أن السياح الصينيين باتوا مصدر خمس الإنفاق العالمي على السياحة الخارجية.

ويراهن المغرب على السوق الصينية كثيرا كونها أكثر إنفاقا بما نسبته 25 بالمائة مقارنة بنظرائهم من السياح القادمين من مختلف دول أوروبا.

وبموجب الاتفاقية مع وكالة "سي-تريب" التي تعد أكبر وكالة أسفار رقمية بالصين بنحو 30 ألف موظف ورقم معاملات يفوق 4 مليارات دولار، وزيائن يبلغ عددهم 300 مليون، يطمح المغرب إلى جذب نصف مليون سائح صيني بحلول العام المقبل.

ويؤكد وزير السياحة محمد ساجد أن عدد الصينيين الذين يزورون المغرب زاد

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - دخلت الشراكات بين المغرب والصين مرحلة جديدة بتكريس العلاقات الاقتصادية في القطاع السياحي، الذي يعتبر إحدى الركائز الاستراتيجية في سياسات التنمية للدولة الأفريقية.

ووقع عادل الغفير المدير العام للمكتب الوطني المغربي للسياحة اتفاقا مع جيان زانغ رئيس وكالة الأسفار الصينية الرقمية (سي-تريب) يقضي بالترويج للسوق المغربية في الصين.

عدد الصينيين الذين زاروا المغرب زاد باطراد منذ زيارة الملك محمد السادس لبكين في عام 2016



محمد ساجد
عدد الصينيين الذين زاروا المغرب زاد باطراد منذ زيارة الملك محمد السادس لبكين في عام 2016

الاقتصاد المصري يغادر أزمة ارتفاع التضخم

صندوق النقد، وكان من المتوقع أن تدفع الزيادة أسعار المواصلات والمنتجات الغذائية وبقية السلع للارتفاع.

وقالت نادين جونسون خبيرة الاقتصاد لدى إن.كيه.سي أفريكاف إن إيكونوميكس إن "رقم التضخم الجديد يرجع لأسباب من بينها التأثير الإيجابي لسنة الأساس قبل عام".

وبلغ معدل التضخم في مصر في أغسطس 2018 نسبة 14.2 بالمائة في أعقاب خفض للدم.

وأوضحت جونسون أن ارتفاع العملة بجانب انخفاض أسعار النفط عالميا "سيديمنا مزيدا من النزول في الضغوط السعرية".

ومع ذلك، تتوقع المحللة مع اكتمال إصلاحات الطاقة ومع ميل أسعار النفط العالمية للانخفاض، تراجع التضخم تدريجيا في العام المقبل، وإن كان سيرتفع بشكل طفيف مع نهاية هذا العام.

وتشهد أسعار الخضروات والفاكهة في مصر زيادات متواصلة خلال السنوات الأخيرة وهو ما دفع وزارة الداخلية والجيش لطرح بعض السلع الغذائية للمواطنين بأسعار أقل من سعر السوق في محاولة لتخفيف المعاناة عن كاهلهم.

وخفض المركزي أسعار الفائدة بواقع 150 نقطة أساس في آخر اجتماعات لجنة السياسة النقدية التابعة له في 22 أغسطس متشجعا بانخفاض معدل التضخم.

وقالت رضوى السويدي رئيسة قسم البحوث في بنك الاستثمار فاروس لرويترز "الأرقام جاءت أقل من المتوقع بكثير... الأرقام إيجابية وتعطي إشارات إيجابية لأسعار الفائدة خلال الاجتماع المقبل للمركزي... تتوقع خفضا جديدا بين 1 و1.5 بالمائة".

ورفعت مصر أسعار الوقود المحلية في يوليو الماضي، في إطار بنود اتفاق

تراجع أيضا إلى 4.9 بالمائة في أغسطس من 5.9 بالمائة في يوليو".

وبحسب بيانات ريفينيتيف، فإن المعدل في أغسطس الأدنى في أكثر من ست سنوات. ونسبت وكالة رويترز لرئيس أبحاث الأسهم لدى أرقام كابيتال جاب ميجر قوله إن "معدل أغسطس ينزل بفارق كبير دون هدف التسعة بالمائة الذي حدده البنك المركزي لنفسه لنهاية 2020".

وأضاف "يمهد هذا الطريق أمام خفض آخر كبير في أسعار الفائدة في 26 سبتمبر الجاري".

التضخم تراجع إلى 7.5 بالمائة في أغسطس الماضي من 8.7 بالمائة قبل شهر، ليصل أدنى مستوياته منذ 6 سنوات



اتساع طوابير الفقراء

القاهرة - أظهرت بيانات حديثة أسس أن التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في مصر واصل مساره النزولي، مخالفا توقعات المحللين.

وذكر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن التضخم تراجع إلى 7.5 بالمائة في أغسطس الماضي من 8.7 بالمائة قبل شهر. وبذلك يسجل أدنى مستوياته منذ مارس 2013 عندما بلغ 7.6 بالمائة.

ومقارنة مع الشهر السابق، تراجعت وتيرة ارتفاع أسعار المستهلكين بنسبة 0.7 بالمائة في أغسطس من 1.1 بالمائة في يوليو.

وتقرب القاهرة من إتمام برنامج إصلاح اقتصادي يدعمه صندوق النقد الدولي، والذي شهد في 2017 زيادة التضخم إلى مستوى مرتفع بلغ 33 بالمائة.

وقال البنك المركزي أمس إن "معدل التضخم الأساسي، الذي لا يتضمن سلعا متقلبة الأسعار مثل المواد الغذائية،